

# مختصر الجواب

عن

مسألة الانتخاب

كتبها

أحمد بن عبد المحسن المغربي

غفر الله له ولوالديه

السؤال:

سمعنا أنكم تقاطعون الانتخابات الرئاسية، وتحرمون على الناس المشاركة فيها بأى صورة من الصور، حتى السائق تحرمون عليه أن ينقل الناس بسيارته إلى لجنة الانتخاب، مع أن بعض العلماء قد أوجبوا على المسلمين أن يدلوا بأصواتهم، لأنها فى نظرهم شهادة يجب أدائها، (وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ)، ويقولون إنه لا يجب أن نتركها للعلمانيين والكفار لأنهم سيختارون رئيساً يحقق أهدافهم وينفذ مخططاتهم التى تخالف الإسلام؟

فنرجو توضيح الموقف الصحيح من هذه المسألة، وبيان الطريق الصحيح لاختيار الحاكم فى هذه الحالة.

الجواب:

الحمد لله، وأشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ومصطفاه، صلى الله عليه وعلى آله ومن والاه، وبعد:

**فإن الله -جل وعلا- أمر عباده بتوقير العلماء وأن يحفظوا لهم قدرهم، وأرشد إلى سؤالهم والتعلم منهم وطاعتهم، وذلك بقوله سبحانه: (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون).**

وقوله : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا).

و(أولوا الأمر) هم: الولاة والعلماء، فأوجب الله على عباده طاعة العلماء فيما أخبروا به مما يوافق الشرع.

ثم لما كان من طبيعة البشر أن تتفاوت عقولهم وأفهامهم، كان لابد من وقوع اختلاف وتنازع بين العلماء في مسألة

## مختصر أجواب عن مسائل الانتخاب

من المسائل أو حكم من الأحكام الشرعية، وعندها أرشد الرب -جل وعلا- إلى وجوب رد الأمر إلى كتاب الله وسنة رسوله، وجعل ذلك علامة على إيمان العبد. فجاءت الآية مُبَيِّنَةً للمنهج السوي في معاملة العلماء، موضحة الخطأ الذي وقع فيه طائفتان من الناس: الأولى: فرطت في حق العلماء، واستهانت بهم ولم تحفظ لهم قدرهم.

والثانية: أفرطت في حقهم، وغلّت فيه، حتى صارت تقلدهم في كل ما يقولون وإن كان مخالفاً للكتاب والسنة.

### إذا تقرر ذلك:

فالواجب عند الكلام عن مسألة الانتخاب أن نرد الأمر إلى كتاب الله جل وعلا وإلى سنة رسوله ﷺ.

## مختصر أجواب عن مسألت الانتخاب

وكما هو معلوم أن الكلام عن الشئ فرع عن تصوّره، ولا بد قبل الحكم على شئ أن نعرف ما هو، وما هي حقيقته، وما هو الأساس الذي يقوم عليه. لذا كان لزماً أن نبين أولاً: ما هي الانتخابات، وما هي حقيقتها، وما هو الأساس الذي تقوم عليه.

والانتخابات هي: " عملية دورية منظمة، يقوم فيها جميع المواطنين البالغين بالتصويت على أمر ما، وسط جو من الحرية والسرية، ويجب بعدها التزام ما اختارته الأغلبية المتّخبة، دون إلتفات إلى صحة هذا الاختيار أو موافقته الشرع أو العرف".

وعلى هذا فالعبرة في الانتخابات إنما هي بالأغلبية، وليست بموافقة الشرع، فلو اختارت الأغلبية شخصاً كافراً ليحكم الدولة فلا بد من التزام ذلك، ولو صوتت الأغلبية على قانون كفري كإباحة الدعارة وأخذ

## مختصر أجواب عن مسائل الانتخاب

الضرائب عليها، أو السماح بزواج المثلي<sup>(١)</sup>، كان لابد من التزام ذلك القانون.

وهذا معناه أن الانتخابات تقوم على النظام الديمقراطي الذي يرى أن الأمة هي مصدر جميع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، بحيث تكون إرادة الشعب هي التي تُشرّع، وهي التي تحكم، وهي التي تنفذ ذلك الحكم.

وهذا بحد ذاته كفر بالله جل وعلا، لأن الله سبحانه هو وحده الذي يشرع لعباده، ولا شريك له في هذا الحق، كما قال سبحانه: (إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ)، وقال: (وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا).

ومن أعطى الأغلبية حق التشريع فقد أشرك بالله، وجعل الأغلبية إلهاً مع الله، كما قال سبحانه: (أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ

---

(١) (وهو أن يتزوج الرجل من رجل والمرأة من امرأة).

شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْ لَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ  
لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ).

وقد حَكَمَ الله على كل حُكْمٍ سوى حكمه -  
كالديموقراطية والأغلبية- بأنه من حكم الجاهلية، فقال  
سبحانه: (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ  
حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ).

وحَكَمَ بالكفر على مَنْ استحل ذلك الحكم الأغلي  
الجاهلي، فقال سبحانه: (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ  
فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ).

وحكم بالشرك على التابعين من الرعية الذين أطاعوا  
سادتهم في استحلال مثل هذه الأحكام الأغلبية الجاهلية،  
فقال سبحانه: (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ).

ومعناه كما قال ابن كثير: "أي: حيث عدلتم عن أمر الله لكم وشرعه إلى قول غيره، فقد متم عليه غيره فهذا هو الشرك، كما قال تعالى: "اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ"، وقد روى الترمذي في تفسيرها، عن عدي بن حاتم أنه قال: يا رسول الله، ما عبدوهم، فقال: "بل إنهم أحلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال، فاتبعوهم، فذلك عبادتهم إياهم" اهـ.

ولو لم يكن في الانتخابات غير هذا الكفر البواح والشرك الصراح لكفى، فكيف وقد اجتمع معه مصائب كبرى، ومخالفات أخرى، بعضها أعظم من بعض، منها:

٢- أن الانتخابات تُعارض قوله تعالى: (وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ)، فاشترط الشرع أن يكون الشاهد عدلاً،



## مختصر أجواب عن مسائل الانتخاب

وألغت الانتخابات هذا الشرط وقبلت الشهادة من كل أحد فاسقاً كان أو سكيراً أو عريداً، أو حتى كافراً.

٣- وتعارض قوله تعالى: (فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ)، وقوله: (لَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى)، فاشتراط الرب - جل وعلا- أن تكون شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل، وألغت الانتخابات هذا الشرط فساوت المرأة بالرجل في كل شيء.

٤- وتعارض قوله تعالى: (إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ)، وقوله: (قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ)، فاشتراط الرب سبحانه في الحاكم أن يكون قوياً أميناً غير ظالم، وألغت الانتخابات هذا الشرط، وأعطت الحق لكل من هب ودب أن يرشح نفسه.

٥- وتعارض قوله تعالى: (وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ)، فتوجب على المرشح أن يتبنى المبادئ العلمانية والديموقراطية التي تدعوا إلى فصل الدين عن الدولة، والحرية الشخصية للأخلاقية.

٦- وتعارض قوله تعالى: (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا)، فتبيح للنصراني أن يكون رئيساً للدولة.

٧- وتعارض قوله ﷺ لما دخل عليه رجلان، وطلبا منه أن يجعلهما امرأ على بعض المناطق، فقال لهما: "إنا لا نولي هذا من سألته، ولا من حرص عليه"، فجعل النبي ﷺ طلب الإمارة سبباً في المنع منها، وجعلت الانتخابات ذلك سبباً في قبول الطالب واختياره.

## مختصر أجواب عن مسائل الانتخاب

إلى غير ذلك من المخالفات الكثيرة التي تبين ضلال الانتخابات ومعارضتها لشرع الله، وأنها أبعد ما تكون عن الشورى التي أمر الله جل وعلا بها.

### وأما قول بعضهم:

"نحن نعلم أن الانتخابات تعتمد قول الأغلبية، وأن ذلك كفر بالله تعالى، ونحن لا نرضى بالكفر وننكره بقلوبنا، ولكن نحن نعلم أن الأغلبية ستختار ما يوافق شرع الله، لذلك وافقنا على أن تكون الأغلبية هي الحاكمة، من أجل مصلحة المسلمين".

### فهو قول من لم يعرف حقيقة التوحيد، ولا سر العداوة بين

النبي ﷺ والمشرّكين، وذلك أن كفار قريش قد عرضوا على النبي ﷺ أن يصالحوه ويكفوا عن إيذائه وإيذاء أتباعه، وأن يعطوه الملك والمال، على أن يقول كلمة يذكر فيها آلهتهم بخير، ولو مرة واحدة، وعرضوا عليه أن يعبدوا إله سنة،

## مختصر أجواب عن مسائل الانتخاب

ويعبد هو وأصحابه آلهتهم سنة، وأخبروه أن ذلك قد يكون سبباً في دخولهم الإسلام.

وكان بإمكانه ﷺ أن يوافقهم هو وأصحابه في الظاهر، مع كون قلوبهم مطمئنة بالإيمان، فيتسريح هو وأصحابه من أذيتهم، وربما ذاق المشركون حلاوة الإسلام في السنة التي يعتنقونه فيها، فيستمرون عليه.

ولكنه ﷺ رفض ذلك، بل وأنزل الله تعالى عليه: (وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ).

فإذا كان هذا هو حال أحب الناس إلى الله، أنه لو قال كلمة الشرك، أو أقر أحداً عليها، بلسان حاله أو مقاله، مع كون قلبه مطمئناً بالإيمان، فسيحبط عمله ويكون من الخاسرين، فكيف بغيره؟

وما ذلك إلا لأن المداهنة في أصل الدين كفر، ولم يبح الله جل وعلا لعباده أن يأتوا بكلمة الكفر أو يقرروا مبادئه

## مختصر أجواب عن مسائل الانتخاب

وأفكاره إلا وهم مُكْرَهُونَ، فقال سبحانه: (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ).  
وليس ثمت ما يُكره على المشاركة في الانتخاب، وقد أعفا الله عباده من هذه المهمة ولم يكلفهم بها، كما روى البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ لما سأل النبي ﷺ عن الشر الذي يكون في آخر الزمان، ما يفعل إن أدركه، فأمره النبي ﷺ أن يلزم جماعة المسلمين وإمامهم، فقال حذيفة: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟، فقال له النبي ﷺ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعْصَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ».

## مختصر أجواب عن مسائل الانتخاب

فلم يكلف الله جل وعلا عباده بإعادة النظام عند سقوطه، وهم ليسوا من أهل الحل والعقد<sup>(2)</sup>، وإنما أمرهم باعتزال الفرق والأحزاب والجماعات الحادثة، وعدم الدخول في هذه الفتنة، أو الخوض فيها بقول أو فعل أو تمنّي، حتى تستقر الأمور، فإذا استتب الأمر لحاكم مسلم، فعليهم أن يدينوا له بالسمع والطاعة في المعروف، حتى وإن كان وصوله إلى الحكم بطريق غير شرعية، وذلك أن الولاية في

---

(2) مصطلح أهل الحل والعقد يشمل العلماء وأكابر القوم وشيوخ القبائل والوجهاء، ممن يحصل بهم مقصود الولاية، وهو القدرة والتمكن، بأن يكونوا ممن له كلمة مسموعة بين الناس بحيث إذا ما وقع اختيارهم على شخص، تبعهم الناس عليه، أما إن لم تكن لهم هذه المكانة فلا يعتبرون من أهل الحل والعقد، وإن كانوا من العلماء أو الوجهاء.

والطريق الذي يختارون به الرئيس ليس هو طريق الانتخاب، وإنما يجتمعون كما اجتمع الصحابة في سقيفة بني ساعدة ويتشارون في الأمر، حتى إذا ما استقروا على حاكم بعينه، تابعهم الناس، أما أن يشاروا جميع الناس فليس ذلك من السنة في شيء، ولن يكون وقتها معنى لهذه الكلمة، لأن الشعب كله قد صار بذلك من أهل الحل والعقد.

## مختصر أجواب عن مسائل الانتخاب

الإسلام تثبت بعدة أمور: منها الغلبة والتمكن، <sup>(٣)</sup> كما هو الحال في خلافة يزيد بن معاوية، و عبد الملك بن مروان. ورغم أن هذه الطريق قد يكون فيها ما يخالف شرع الله، إلا أن الولاية تثبت بها، وعلى هذا انعقد إجماع أهل السنة.

وأما مَنْ يقول:

" إن اعتزال الانتخابات سلبية وأن ذلك إعانة للعلمانيين والكفار "

فهذا جاهل ضعيف العقل والإيمان.

فأما ضعف عقله: فلأن مَنْ يعين العلمانيين والكفار ، ليس هو مَنْ يهجرهم ويهجر أفكارهم، وإنما هو مَنْ يرسخ لمبادئهم الانتخابية الباطلة، ويوافقهم على إقامة دولة مدنية،

---

<sup>(٣)</sup> سواء بالسيف أو الوراثة أو الانتخاب، أو غيرها من الطرق الشرعية أو غير الشرعية.

## مختصر أجواب عن مسائل الانتخاب

يتم فيها فصل الدين عن الدولة، ويُحكم فيها بالأغلبية الديمقراطية الجاهلية.

وأما ضعف إيمانه: فلأن حذيفة رضي الله عنه كان على ثقة تامة وعلى يقين تام بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى، ولذا فرح بوصيته أشد الفرح واستجاب لها ولم يعقب، ولم يسأله: "أليست هذه سلبية يا رسول الله؟"، " وهل أترك البلاد للنصارى يا رسول الله؟"، ولا أمثال هذا الكلام مما لا يقوله إلا من ضعف إيمانه وقل يقينه، وذلك لأن حذيفة يعلم يقيناً أنه لو كان هناك حل أفضل من هذا الحل، لأرشده إليه نبيه وحببيه وناصحه الأمين محمد صلى الله عليه وسلم.

فمثل حذيفة ومثل هؤلاء كمثل موسى وبني إسرائيل، فإن حذيفة لم يجادل رسول الله لأنه على يقين تام بحكمته، في حين جادل هؤلاء واعترضوا بعقولهم على هذه الوصية النبوية الشريفة، وهم في ذلك كبنى إسرائيل لما أتبعهم فرعون بجنوده ووصلوا البحر، وظنوا بعقولهم أن فرعون سيدركهم



## مختصر أجواب عن مسألت الانتخاب

لا محالة، وقالوا: (إِنَّا لَمُدْرَكُونَ)، ولكن رفع الواثق بالله رأسه قائلاً: (كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ)، فجاء الفرج من عند الله.

فينبغي لكل مسلم أن يرفع رأسه ويقول لهؤلاء الذين يزعمون أن العزلة ستكون سبباً في وصول النصارى والعلمانيين للملك: (كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ)، (وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ).

هذا ما نعتقده، وما ندين الله به، سواء كان المرشح من الإخوان أو بقايا النظام السابق، أو العلمانيين، أو ممن يدعون الانتساب إلى السلفية، ونسأل الله تعالى أن يثبتنا على ذلك حتى نلقاه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتبه/ أبو يوسف

أحمد بن عبدالحسن المغربي